

تونس، في 29 جوان 2016

حول وضعية القطاع الخارجي خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2016 والإجراءات العاجلة الضرورية للحد من انزلاق سعر صرف الدينار

تهدف هذه المذكرة إلى تحليل أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى الانخفاض الحاد وغير المسبوق للدينار إزاء أهم العملات الأجنبية في الآونة الأخيرة، والنظر في التدابير والإجراءات العملية والعاجلة التي يتعين اتخاذها من أجل الحد من هذا الانزلاق.

وفي هذا الإطار يتعين التذكير بتطور أهم مؤشرات القطاع الخارجي المسجلة منذ بداية السنة الحالية في ظرف اقتصادي صعب يتسم بفتور النمو على الصعيدين الوطني والعالمي واستمرار المخاطر الإرهابية التي لا تزال تهدد الوضع الاقتصادي والأمني على الصعيد الإقليمي والوطني.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن التراجع الحاد لسعر صرف الدينار يعود في جزء منه إلى تطور أسعار الصرف لأبرز العملات في العالم وخاصة بين الدولار الأمريكي والأورو من ناحية وإلى تفاقم الفجوة بين العرض والطلب على العملات في سوق الصرف المحلية والنتيجة بدورها عن تعمق عجز المبادلات مع الخارج.

أولا : أبرز التطورات بخصوص القطاع الخارجي

❖ التطورات الإيجابية

- انخفاض معدل أسعار مواد الطاقة مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية (38,5 دولار للبرميل البرنت بالنسبة للأشهر الخمسة الأولى 2016 مقابل 57,1 دولار قبل سنة).
- النجاح في إبرام اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" الجديد مع صندوق النقد الدولي في ظل ظرف اقتصادي ومالي دقيق وسحب القسط الأول من القرض (حوالي 650 مليون دينار).
- بروز بوادر تحسن لبعض القطاعات رغم صعوبة الظروف:
- ارتفاع صادرات قطاع الفسفاط والمناجم مع تواصل تذبذب نسق الإنتاج.
- انتعاشة نسبية لصادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية وكذلك النسيج والملابس مقارنة بالسنة الماضية.

- إنتعاشة هامة لوفود السياح من السوق الروسية والمحافظة على المستوى المرتفع لعدد الوافدين من الجزائر.
- مواصلة التحكم في تطور الأسعار مع بقاء نسبة التضخم في حدود مقبولة بـ 3,6% في موفى ماي 2016.

- بقاء الاحتياطي من العملة الأجنبية في مستوى مقبول يعادل 109 أيام توريد رغم التراجع المسجل مقارنة بنهاية 2015 (128 يوم توريد).

❖ التطورات السلبية

- توسع العجز التجاري ليبلغ 5,1 مليار دينار خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية.
- تواصل الإنخفاض الحاد للعائدات السياحية بـ 44,6%.
- انخفاض مداخل الشغل بـ 9,3%.
- التدهور الحاد لعجز المدفوعات الجارية ليبلغ 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تراجع ملموس على مستوى التدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية سواء بعنوان السحوبات على القروض الخارجية، أو الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تجاوز عجز ميزان المدفوعات ملياري دينار.

ثانيا : تطور المدفوعات الخارجية

بالرجوع إلى آخر الإحصائيات المتوفرة حول ميزان المدفوعات، أفرزت المبادلات مع الخارج خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية عجزا على مستوى العمليات الجارية بنسبة مرتفعة تقدر بـ 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي (حوالي 4 مليارات دينار).

وقد تزامن هذا الانزلاق مع تراجع ملموس للتدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخارجية خلال الفترة المذكورة مما أدى عجز الميزان العام للمدفوعات الذي تجاوز ملياري دينار خلال الفترة المذكورة. وبالتالي إلى انخفاض قيمة الموجودات الصافية من العملة الأجنبية إلى 109 أيام من التوريد في موفى ماي 2016 مقابل 121 يوم قبل سنة، و 128 يوم في موفى سنة 2015 ونتيجة لذلك، يشهد سوق الصرف ضغوطا غير مسبقة، زادت حدتها منذ بداية شهر جوان الحالي، وانعكست على قيمة الدينار التي سجلت تراجعا محسوسا إزاء أهم العملات الأجنبية في الآونة الأخيرة.

وتستدعي هذه التطورات، التي تبعث على القلق، تشخيصا دقيقا لأسبابها، والنظر بصفة عاجلة في الإجراءات الاحترازية العملية التي يتعين القيام بها على المدى القصير للحد من آثارها والتوقي من الانزلاقات الخطيرة التي قد تهدد الوضع الاقتصادي والتوازنات المالية الجمالية في حالة تواصل تردي وضع القطاع الخارجي خلال الأشهر القادمة.

تحليل تطور أهم أبواب المدفوعات الخارجية

❖ شهدت المبادلات التجارية خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية تراجعاً على مستوى الصادرات (-2,6%) مقابل ارتفاع للواردات (+0,8%)، مما أدى إلى توسع عجز الميزان التجاري (فوب- كاف) بـ 444,1 م.د. ليبلغ 5135,5 م.د. مع العلم أن معدل العجز التجاري الشهري قد تجاوز 1000 م.د. خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية، بعد أن كان لا يتجاوز معدل 600 م.د. خلال الخماسية 2007-2011 ،

❖ أفرز ميزان الخدمات خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية عجزاً بـ 387 م.د. مقابل فائض بحوالي 327 م.د. قبل سنة و ذلك نتيجة تواصل الانخفاض الحاد للمقايض بعنوان المداخل السياحية (-44,6%) إلى 556 م.د. و تقلص المقايض بعنوان النقل خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016 (-14,6%) لتبلغ 639 م.د. مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية.

❖ تراجع فائض ميزان مداخل العوامل والتحويلات الجارية خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016 ليلغ 634 م.د.، مقابل 645 م.د. قبل سنة، نتيجة تواصل انخفاض المقايض بعنوان مداخل الشغل بـ 9,3% و كذلك النفقات بعنوان مداخل رأس المال (-15,5%)

❖ تراجع فائض ميزان الحسابات برأس المال والعمليات المالية، لينتقل من 3.460 م.د. خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2015 إلى 1.826 م.د. خلال نفس الفترة من السنة الحالية نتيجة الانخفاض الهام للسحوبات على القروض متوسطة وطويلة الأجل .

❖ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016، 732 م.د. مسجلة بذلك تراجعاً بـ 9% شمل قطاعي الصناعات المعملية والخدمات.

وتعود أسباب تردي وضع المعاملات الخارجية للاقتصاد التونسي إلى أهم العناصر التالية:

❖ تدهور هام للميزان الغذائي خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015 لينتقل بين فترة وأخرى من فائض بـ 183,2 م.د. الى عجز بـ 307,5 م.د. ،

❖ تواصل تذبذب صادرات الفسفاط وبالرغم من الإرتفاع الهام لصادرات قطاع المناجم والفسفاط ومشتقاته مقارنة بالخمس أشهر الأولى من السنة الماضية (642,6 م.د. مقابل 344,4 م.د.).

❖ تطور واردات المواد الاستهلاكية بـ 9,6% (منها زيادة بـ 5,7% بعنوان السيارات السياحية).

❖ تواصل تدهور مختلف مؤشرات القطاع السياحي، إذ تقلص عدد الوافدين من غير المقيمين وكذلك بيانات الغير المقيمين ، إلى موفى ماي 2016، بـ 24,2% و -52,4% على التوالي.

❖ تواصل تسجيل عجز مرتفع على مستوى المبادلات التجارية مع الصين و تركيا ليلبلغ 1504,6 م.د و 613,1 م.د على التوالي خلال الخمسة أشهر الأولى من السنة الحالية.

❖ وبالنسبة لكامل سنة 2016، ينتظر حسب التقديرات الأخيرة للميزان الاقتصادي، أن يستقر عجز الميزان الجاري في حدود 7.205 مليون دينار أو 7,9% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ينتظر ان تتطور صادرات السلع والخدمات بـ +3,1% بالرغم من الصعوبات الهيكلية والظرفية التي مازالت تعترض بعض القطاعات خاصة منها الاستخراجية وبعض الصناعات المعملية وكذلك الخدمات. أما تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج المزمع تحقيقها خلال سنة 2016، فتبقى دون المستويات المأمولة (رغم تطورها المتوقع بـ 5,1%) التي من شأنها أن تحد من الضغوط على العجز الجاري.

وفيما يتعلق بالتمويلات الخارجية في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل المزمع تعبئتها لغرض تمويل العجز الجاري و تسديد اصل الدين، فينتظر ان تبلغ 7,3 مليارات دينار مما ينجم عنه ارتفاع في مستوى المديونية الخارجية للبلاد التونسية إلى حدود 51,1% من الدخل القومي الخام المتاح. اما فيما يتعلق بالاستثمارات الخارجية فإنه من المتوقع أن تبلغ 2 مليار دينار وهو مستوى ضعيف نتيجة مناخ الاستثمار السائد حاليا والذي لم يسترجع بعد المقومات الملائمة لاستقطاب المستثمرين الأجانب.

وقياسا بإنجازات الخمس أشهر الأولى (انخفاض المقايض بعنوان المداخل السياحية والنقل ومداخل الشغل بـ 44,6% و 14,6% و 9,3% على التوالي) التي تعكس معطياتها الأولية تواصل تداعيات تدهور الظرف الاقتصادي على النطاق الداخلي والإقليمي وفتور النمو وكذلك تقهقر النشاط السياحي والخدمات المتصلة به، يمكن اعتبار هذا السيناريو متفائلا بعض الشيء، علما وأنه تم اعتماده في إطار البرنامج الإصلاحي للحكومة الذي يستهدف دفع نسق النمو والتحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية، ومنها توازن المدفوعات الخارجية.

وبالتالي، يبقى هذا السيناريو عرضة للمراجعة نحو مسار سلبي باعتبار الضغوط التي لا تزال مسلطة بالعلاقة سواء مع هشاشة جل القطاعات المصدرة للسلع والخدمات من ناحية، وعدم استعادة النشاط الاقتصادي العالمي نسقه وخاصة في منطقة الاتحاد الأوروبي، مثلما تعكسه المراجعات المتتالية نحو التخفيض في آفاق الاقتصاد العالمي من طرف صندوق النقد الدولي، من ناحية أخرى.

وأخيرا، وباعتبار ما سبق، فإن تحقيق الأهداف المرسومة المذكورة آنفا يعتبر في حد ذاته تحديا كبيرا يستدعي جملة من التدابير للتحكم في تطور العجز الجاري في حدود 7,9% من

الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالضغط على النفقات بالعملة الأجنبية من ناحية والعمل على الضغط على الواردات وتحسين أداء الصادرات من ناحية أخرى.

هذا، وبدون اتخاذ الإجراءات المطلوبة، فإن العجز الجاري قد يتجاوز نسبة 10٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويستدعي بالتالي تمويلات خارجية إضافية تتأهز 2 مليار دينار.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن النتائج المرتقبة خلال السنة الحالية سوف يكون لها آثار محسوسة على أداء الاقتصاد خلال سنة 2017، والتي ينتظر أن تكون بدورها عرضة لضغوط كبرى بالعلاقة خاصة مع حلول آجال تسديد مبالغ هامة بعنوان خدمة الدين الخارجي تقدر بحوالي 5,5 مليارات دينار (بدون اعتبار تجديد الإصدار الرقاعي مع قطر : 500 مليون دولار)، منها 4.1 مليارات دين عمومي، وهو ما يفرض أفقا زمنيا في حدود سنة ونصف، لتفعيل الإجراءات العاجلة الضرورية التي يتعين اتخاذها لتفادي تواصل انزلاق مؤشرات القطاع الخارجي.

ثالثا : تطور سعر صرف الدينار

في ظل تصاعد الضغوط على المدفوعات الخارجية التي تم التطرق إليها في ما سبق، اتسم سوق الصرف في الآونة الأخيرة بتعمق العجز بين العرض والطلب على العملات الأجنبية، مما نتج عنه انزلاق حاد لسعر صرف الدينار ليبلغ مستويات قصوى بـ 2,1814 دينار مقابل الدولار و 2,4727 دينار مقابل الأورو بتاريخ 10 جوان و 13 جوان 2016 على التوالي.

ومنذ بداية الشهر الحالي وإلى غاية 16 جوان 2016، تراجع الدينار مقابل كل من الدولار والأورو بـ 1,6٪ وبـ 3,3٪ على التوالي.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، تقلص الدينار بـ 3,9٪ مقابل الدولار و 5,8٪ مقابل الأورو، أما بالمعدل، فيبلغ الانخفاض 4,6٪ إزاء كل من الأورو والدولار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التطورات الأخيرة التي شهدتها قيمة الدينار تعكس حقيقة العرض والطلب في سوق الصرف، الذي يبقى محل متابعة حثيثة من البنك المركزي الذي يقوم بتدخلات لتعديل السوق عند الحاجة بهدف الحد من تذبذب أسعار الصرف والذي تحدده المعطيات الاقتصادية الأساسية (مؤشرات النشاط الاقتصادي والتوازنات المالية) من ناحية، وتطورات سوق الصرف العالمية من ناحية أخرى.

وينتظر في هذا السياق من مختلف السلطات والجهات المعنية بعمليات التجارة الخارجية والمدفوعات بالعملة الأجنبية بصفة عامة المساهمة في هذا المجهود بتشخيص مكامن الاقتصاد في النفقات ودعم المداخل واتخاذ التدابير العملية للحد من الضغوط التي يواجهها القطاع الخارجي واجتناب الانزلاقات الخطيرة التي تهدد توازنه.

وبخصوص البنك المركزي التونسي، وفي إطار مساندته للسياسة الاقتصادية للدولة ولمرافقة الإجراءات المنتظر أخذها للحد من آثار تلك الضغوط والعمل على تثبيت الأهداف المرسومة ضمن الميزان الاقتصادي 2016، نظر البنك المركزي في وضع جملة من التدابير

العاجلة الضرورية والتي تدخل ضمن مهامه، وبالتنسيق مع ممثلي القطاع المصرفي، وهي إجراءات عملية وعلى المدى القصير، تهدف أساسا إلى:

❖ ترشيد المصاريف والتحويلات بالعملة:

- التقيد بالأسقف المحددة للنفقات بعنوان العمليات الجارية والعمليات الاستثمارية، وعدم منح تراخيص استثنائية بعنوان السياحة، الدراسة، أسفار الأعمال، الرحلات الجماعية والعمرة.
- التنسيق مسبقا بين الوزارات المعنية والبنك المركزي بخصوص مصاريف الفنانين واللاعبين والمدربين الأجانب.
- إرجاء بعض الإجراءات التي يعتزم البنك المركزي اتخاذها قصد إدخال المرونة على أحكام الصرف وخاصة منها المتعلقة بمزيد فتح حسابات رأس المال.
- تعزيز المراقبة على العمليات الجارية من طرف السلط المعنية (عبر الحدود وعبر النظام المصرفي) بخصوص المراقبة الفنية وتسوية عمليات التجارة الخارجية وإعادة المداخل بالعملة بعنوان التصدير.
- ترشيد قروض الاستهلاك لعلاقتها بواردات المواد الاستهلاكية بإعادة النظر في شروط التمويل من طرف مؤسسات القرض.
- حث البنوك التونسية على استعمال موارد خطوط التمويل الخارجي المتوفرة لتمويل عمليات التوريد.

❖ استغلال الأرصدة الموجودة في الحسابات المهنية:

- منع استعمال أرصدة الحسابات المهنية كضمانات لقروض بالدينار.
- ❖ تخفيف الضغط على سوق الصرف بالتثبت من جدوى العمليات في هذه السوق:
- تعزيز الرقابة على عمليات الصرف لأجل بعنوان التحوط من مخاطر الصرف بما فيها البنوك للتثبت من استنادها لعمليات اقتصادية مصرح بها.

❖ مزيد استقطاب العملة الأجنبية والحد من استعمالها في السوق الموازية:

- الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بمكاتب الصرف الخاصة المضمّنة في قانون المالية التكميلي لسنة 2014.

❖ دعم المداخل السياحية:

- النظر في إمكانية التعامل بالعملات غير القابلة للتحويل لتسوية العقود السياحية وذلك في إطار اتفاقيات حكومية تنصّ بالخصوص على عمليات المقاصة بين البنوك «clearing»

❖ استقطاب البنوك التونسية لموارد خارجية لدى التونسيين المقيمين بالخارج:

- حتّ البنوك التونسية على تدويل نشاطها في مجال تحويل الأموال بالتوجه نحو الأسواق الأوروبية وتقديم خدمات تحويل أموال لفائدة الجالية التونسية بالخارج من خلال إحداث شراكة مع البنوك الأوروبية وفق صيغة « Agent de paiement et de transfert ».
- الترفيع في نسبة تأجير الودائع بالعملة لفائدة التونسيين غير المقيمين لدى البنوك التونسية، ويمكن للبنك المركزي التونسي منح شروط تأجير مشجعة لهذه البنوك في إطار السوق النقدية بالعملات والدينار.
- استغلال البنوك التونسية المتفرعة عن مؤسسات بنكية أجنبية لشبكة فروع تلك البنوك لاستعمال آليات « bi-bancarisation » التي تسمح لأفراد الجالية التونسية بالتمتع بعمولات تفاضلية عند إجراء عمليات التحويل.

ملحق

معطيات إحصائية

مسار حواصل أهم أبواب ميزان الدفوعات

(بملايين الدنانير ما عدا إشارة مغايرة)

المسمى		السنوات			الخمسة أشهر الأولى		
	التغيرات بـ %	2015	2014	التغيرات بـ % 2015/2014	2016*	2015	2014
أ-الدفعات الجارية (1)							
النسبة من الناتج الإجمالي المحلي (%) (2)							
حاصل الميزان التجاري (فوب-فوب) (1)							
الصادرات (فوب)							
الواردات (كاف)*							
نسبة التغطية بـ % (2)							
حاصل ميزان الخدمات (1)							
مداخل السياحة							
حاصل مداخل العوامل و التحويلات الجارية (1)							
المقايض بعنوان مداخل الشغل (نقدا وعينا)							
التفقات بعنوان فوائد الدين							
ب - الحسابات برأس المال و العمليات المالية وعمليات التعديل (1)							
حاصل العمليات برأس المال (1)							
حاصل الإستثمار الأجنبي (المباشر والمحفظة) (1)							
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (التزامات)							
حاصل القروض و الاقتراضات والإلتزامات الأخرى وعمليات التعديل (1)							
التفقات بعنوان تسديد أصل الدين							
الحاصل العام (1)							
الموجودات الصافية من العملة الأجنبية							
* بملايين الدنانير							
* بعدد أيام التوريد (3)							

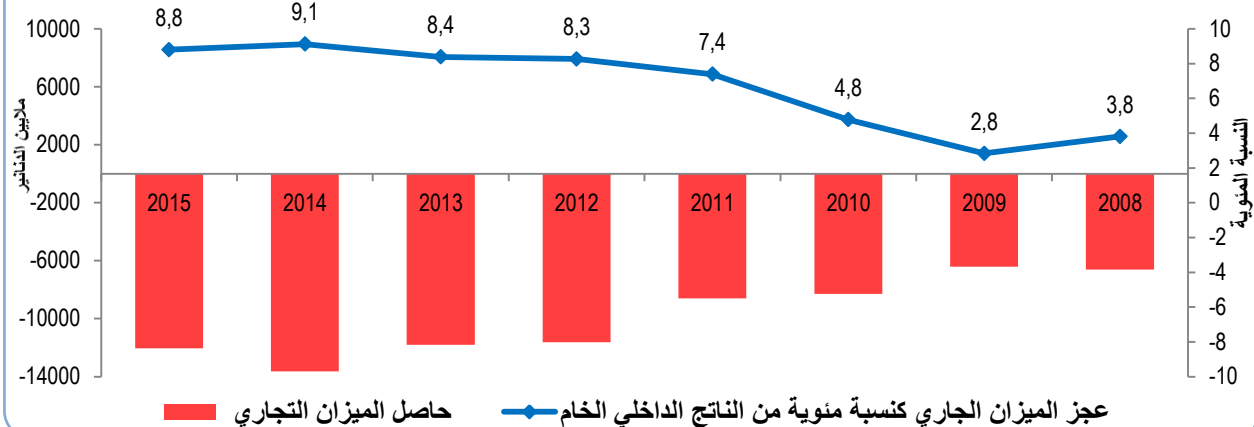
* أرقام أولية

(1) التغيرات بملايين الدنانير

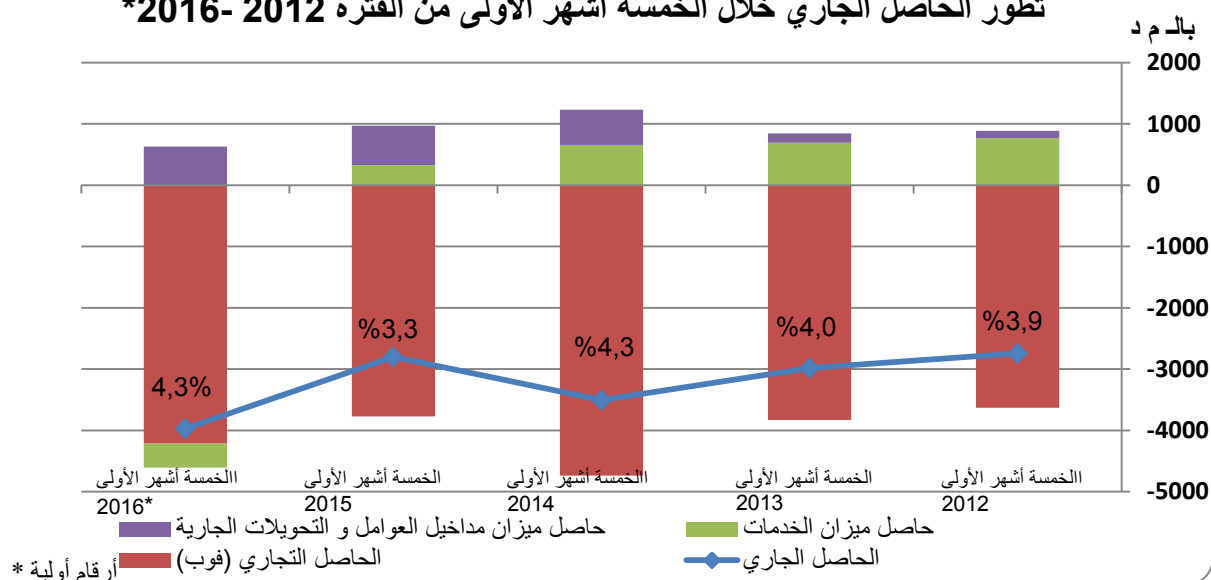
(2) التغيرات بنقاط المائوية

(3) التغيرات بعدد الأيام

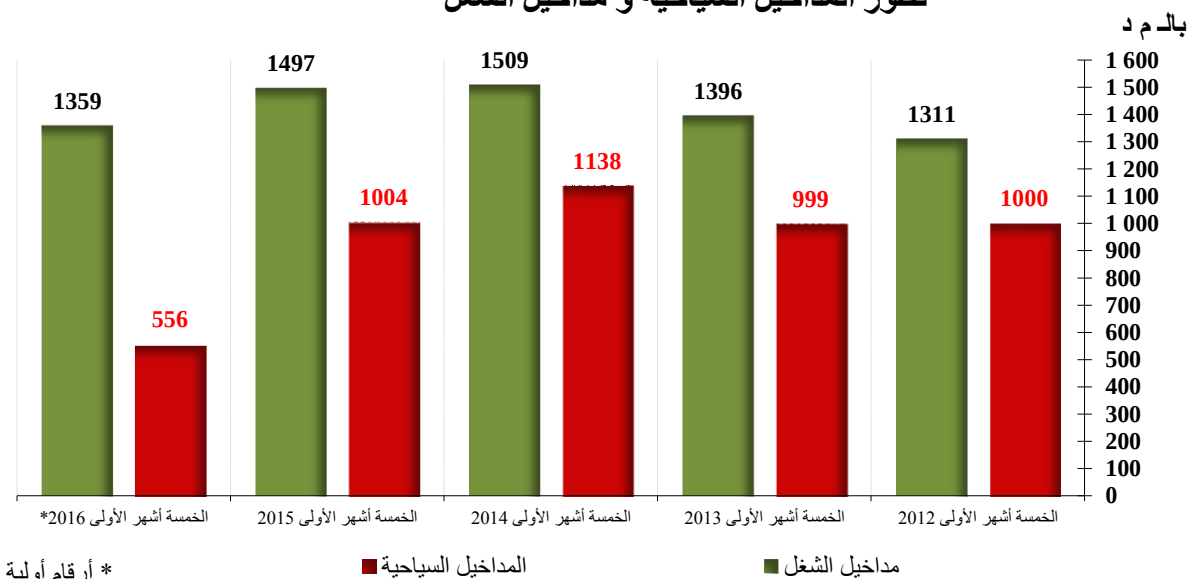
تطور العجز التجاري/ العجز الجاري (2015-2008)

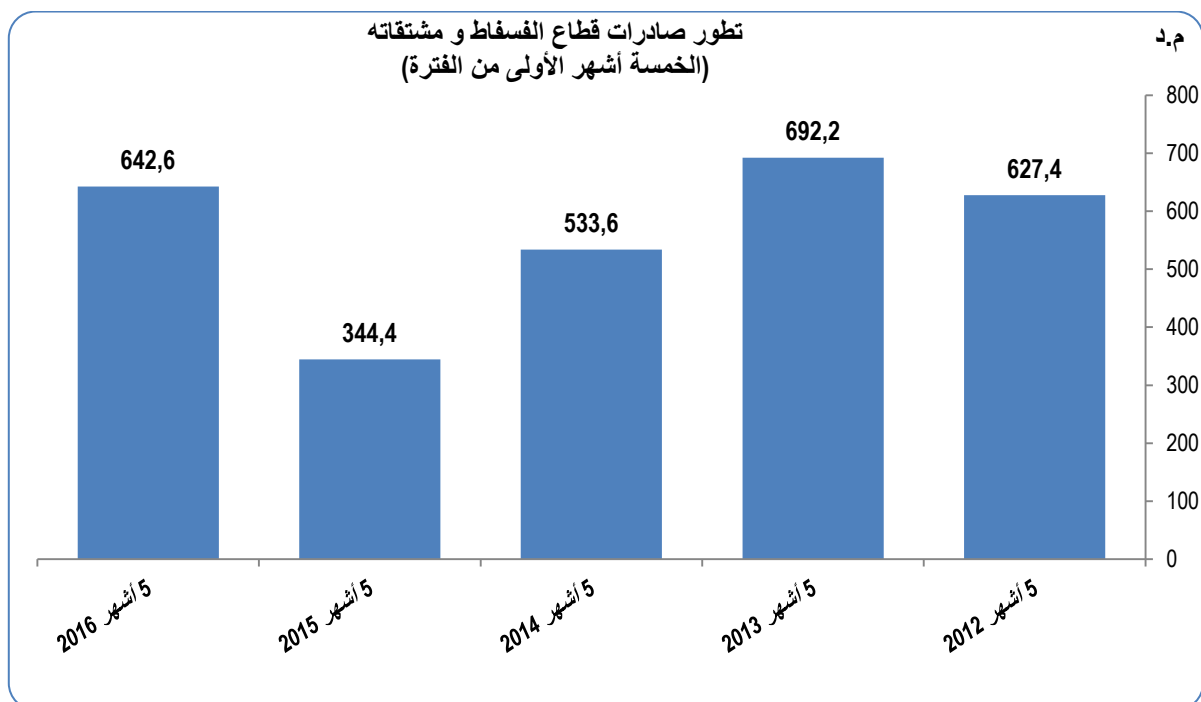
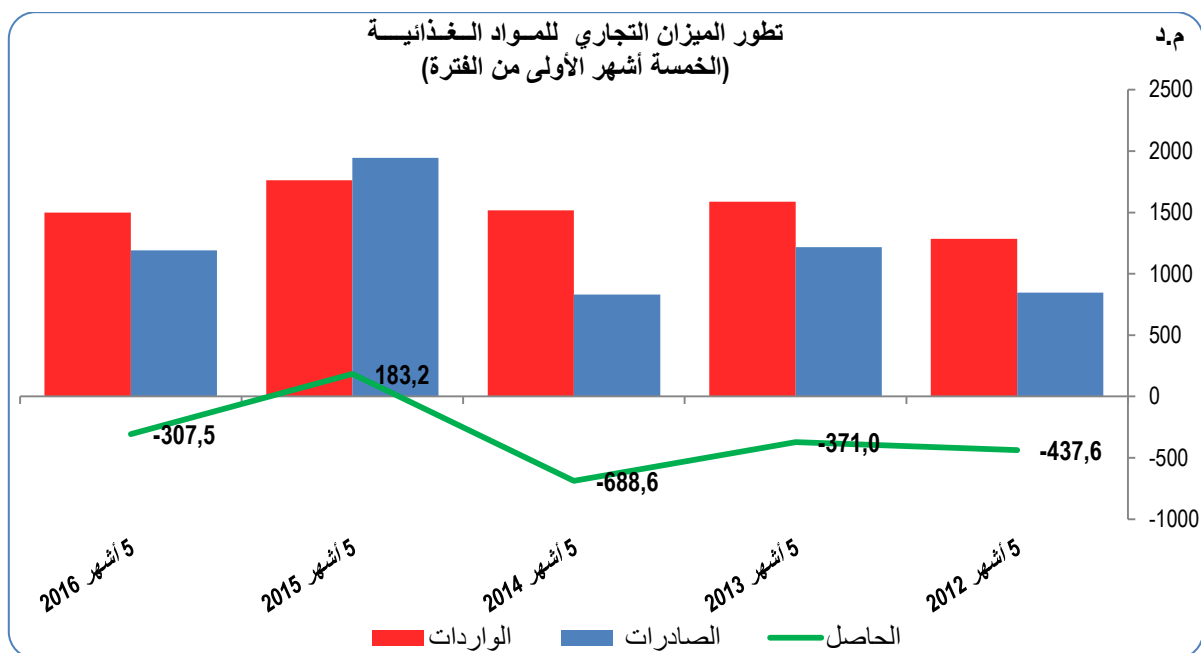


تطور الحاصل الجاري خلال الخمسة أشهر الأولى من الفترة 2012- 2016*



تطور المداخل السياحية و مداخل الشغل





الميزان التجاري الجملي بالأسعار الجارية خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016

التغيرات (%)		القيمة (م.د)			
15/2016	14/2015	2016	2015	2014	
-2,6	4,0	11685,0	11995,7	11537,4	الصادرات
0,8	-3,1	16820,5	16687,1	17221,6	الواردات
		-5135,5	-4691,4	-5684,2	الحاصل
		69,5	71,9	67,0	نسبة التغطية

التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2016

نسبة التغطية		الحاصل		الواردات			الصادرات			البلدان
%		القيمة (م.د)		التغيرات	القيمة (م.د)		التغيرات	القيمة (م.د)		
2016	2015	2016	2015	%	2016	2015	%	2016	2015	
95,6	98,5	-395,9	-135,5	-1,8	8897,8	9059,8	-4,7	8501,9	8924,3	الاتحاد الأوروبي، منها:
142,5	123,8	1144,9	643,9	-0,5	2694,6	2708,2	14,5	3839,5	3352,1	فرنسا
75,2	91,3	-599,9	-209,4	-0,1	2415,0	2418,2	-17,8	1815,1	2208,8	إيطاليا
97,5	98,5	-32,1	-17,9	7,8	1271,4	1179,2	6,7	1239,3	1161,3	ألمانيا
131,1	115,6	276,7	151,8	-8,8	888,4	974,2	3,5	1165,1	1126,0	اتحاد المغرب العربي، منها:
3223,1	2554,0	365,4	431,9	-33,5	11,7	17,6	-16,1	377,1	449,5	ليبيا
76,9	53,2	-177,8	-401,1	-10,2	769,6	857,1	29,8	591,8	456,0	الجزائر
13,5	9,8	-2375,9	-2208,8	12,1	2745,3	2448,6	54,0	369,4	239,8	آسيا باستثناء البلدان العربية، منها:
1,6	1,7	-1504,6	-1360,9	10,4	1528,5	1384,9	-0,4	23,9	24,0	الصين
14,8	7,2	-149,1	-198,5	-18,1	175,1	213,9	68,8	26,0	15,4	اليابان
77,7	24,1	-48,4	-162,8	1,1	216,8	214,4	226,4	168,4	51,6	الهند
34,0	40,2	-387,0	-330,3	6,2	586,2	552,1	-10,2	199,2	221,8	دول عربية باستثناء المغرب العربي:
215,7	283,9	139,6	171,9	29,1	120,7	93,5	-1,9	260,3	265,4	إفريقيا باستثناء البلدان العربية:
33,2	34,2	-2393,0	-2340,5	0,7	3582,1	3558,9	-2,4	1189,1	1218,4	بقية بلدان العالم، منها:
44,4	74,8	-315,7	-133,3	7,3	567,4	528,8	-36,4	251,7	395,5	الولايات المتحدة الأمريكية
2,3	1,8	-568,9	-624,2	-8,4	582,3	635,5	18,6	13,4	11,3	روسيا*
18,7	12,0	-613,1	-587,2	13,0	753,7	667,0	76,2	140,6	79,8	تركيا
69,5	71,9	-5135,5	-4691,4	0,8	16820,5	16687,1	-2,6	11685,0	11995,7	المجموع

*- تتمثل أهم الواردات من روسيا في مواد الطاقة

تطور واردات بعض المواد الهامة حسب مجموعات المواد

(الاشهر الخمسة الاولى من سنة 2016)

التغيرات		القيمة (م.د)		مجموعات المواد
%	م . د	2016	2015	
-15,0	-264,7	1497,9	1762,6	المواد الغذائية، منها:
-24,4	-58,6	181,8	240,4	قمح لين
-28,2	-113,3	287,8	401,1	قمح صلب
-14,9	-19,0	108,9	127,9	شعير
4,2	7,3	180,2	172,9	قطانية
-61,7	-109,6	68,0	177,6	سكر
-28,4	-692,4	1741,4	2433,8	مواد الطاقة، منها:
-40,0	-550,5	825,9	1376,4	مواد مكررة
-41,5	-135,7	191,3	327,0	نفط خام
-1,0	-7,0	721,7	728,7	غاز طبيعي
5,9	300,8	5415,4	5114,6	المواد الأولية و نصف المصنعة، منها:
13,9	115,7	948,6	832,9	مواد أولية بلاستيكية
-26,9	-205,4	559,4	764,8	حديد وفولاذ ومصنوعات من هذه المواد
-0,3	-0,9	297,4	298,3	نحاس ومصنوعاته
15,7	40,0	295,5	255,5	كوابل وأسلاك كهربائية
4,6	11,1	252,0	240,9	قطن، أقمشة وخيوط
29,4	56,1	247,2	191,1	مجمعات إلكترونية متناهية الصغر **

تطور أهم المواد الاستهلاكية الموردة خلال الخمسة أشهر الأولى 2016/2015

التغيرات		القيمة (م د)		
ب %	(م د)	2016	2015	
126,8	79,6	142,4	62,8	التبغ المصنع (السجائر و السيجار)
5,7	32,8	611,2	578,4	السيارات السياحية
29,2	56,7	250,7	194	قطع غيار و لوازم السيارات
52,2	21,3	62,1	40,8	السخانات الكهربائية المختلفة
26,6	17,3	82,3	65	ملابس مستعملة
18,1-	74,4-	337	411,4	المواد الصيدلانية
10,6	24	250	226	شاحنات سياحية
55,2	11,1	31,2	20,1	هواتف
27,3	9,9	46,2	36,3	مقاعد وأجزاءها
33,5	6,1	24,3	18,2	أثاث
10,0	5	55,1	50,1	مصنوعات من الحديد والصلب
3,6	0,7	20,1	19,4	العطور
12,3	6,9	62,8	55,9	مواد تعبئة وتغليف من البلاستيك
39,2	11,4	40,5	29,1	أحذية
20,1	3,9	23,3	19,4	الات ومستحضرات للحلاقة وما بعد الحلاقة
37,9	3,9	14,2	10,3	نظارات و اطاراتها
64,5	2	5,1	3,1	السجاد و الأرضيات
32,8	2,2	8,9	6,7	الدراجات ذات العجلات الثلاث
11,8	1,5	14,2	12,7	منتجات زجاجية لأدوات المائدة
32,7	1,7	6,9	5,2	منتجات من النحاس
13,6	1,1	9,2	8,1	صابون
18,6	0,8	5,1	4,3	مكاس و فرش
2,7	0,1	3,8	3,7	السكاكين و شفرات القطع

* أرقام أولية.